

وميز من لفظا يتم هو كلمة قد اده هو الشرط ظاهر الملاقاة الخط على مجموع  
اداة الشرط ويصونها كذا في بيتي ومثل هذه الغاي مما يقتضي التزنيب  
تسمى فافضحة سميت فضيحة لافضاحها عن المحذوف اولها لا لا تفصح  
عن معناها في الاكثر الا للفتوح اولها لا ترد الامن الفصح لعدم معرفة  
غيره بغير ما اده سم وكتب ايم قوله فضيحة لافضلها مما يقدر قبلها  
قبل يجب ان سميت فضيحة على تقدير الشرط ان تكون عاطفة على محذوف  
كما في انما ويل الاول وقيل انما سميت فضيحة على تقدير الشرط لافضاحها اي  
دلائلها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين اعني تقدير الشرط  
وتقدير المعطوف عليه ادهم فت وهما ايضا لما في التثم فقول التثم قيل: راجع  
لقوله تسمى اذ وقيل على التقديرين هذا هو الذي رجحه السيد في فتح الفتوح  
في بحث الاستئناف من باب الفصل والوصل على حذف المستند  
او الجزاء فيهم تحت على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي او  
مستأ والجزء محذوف واصل على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر  
فالكل ما محذوف فيه خبر الجملة ادهم فت وقوله اي او مستأ والجزء محذوف  
اخره في هذا القول لما في معنى اللفظ من رده بان الخبر لا يحذف وجوبا  
اذا اذ اسدي مسنده كما في بيتي عطف على ما حمله الاولي على ما حذر  
جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول اي في سلون  
الي يوسن في المحذوف من النظم ارجع على متعلقاتها ومتعلق  
ارسلون وصرف هذا القام مقام الجملة لكن في الاطول وما ينسبك عليه  
المصير في الوفاة ان المراد بالاكتر من جملة جملتان او اكثر لا جملة وبعضها  
ايضا كما يوهم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض جملة من اجتماع الفسيف  
فالمتصور بالتحليل حذف ففعلها فانا فقال له ولا يخفى ان التقدير اكثر  
مما ذكره ان التقدير ارسلون الي يوسن لا يستفهمه الرقيا والجزء بتعبيره  
ففعلا في البيت لا يستفهمه الرقيا اي لا يطلب منه تغييرها على وجهين  
اي بانيه على وجهين اي انه تارة يكون مع عدم قيام شيء مقامه وتارة يكون  
مع قيام شيء مقامه ان لا يقوم اي ذوات لا يقوم كما مر في كلامه  
بانها عامر من الاستفهام كله عامر في مقام المحذوف وليس كذلك فان  
المحذوف

المحذوف في قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف  
فقال الفسيف مركب مثال القسم الثاني من مر على ايم اهلوك اي غفل  
المعنى وان يقام اي واذ وان يقام لان تذييب الرسوخ قال في الاطول  
وتحت نقول اذا تقدم زيات جملة كالحالية على زيات عامتها تجعل القصة حاله  
ولا يخفى انها صارت في هذا المقام اده بل هو سبب لغزوت الجواب هو ترك  
الحزب والمصر وكان سببا له لان التثمة اذا علم طاب وهات لغزوت  
الجواب المحذوف اعترض بان الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا  
واجب بان هذا مذهب البصريين والفرس ويجاز ذلك في ساقية الكوفيين  
على ان الضميمة قال رد على المصنوع محل هذا الاستطراد تام يتم مقام الجزاء  
شيء والا كما هالم يكن كذا ضرورة اه كذا في بيتي اي ولا تختر واصبر  
قال في الاطول الاطران التقدير فلا يقدح في سائلك فانه قد كذبت اذ  
وادلته ككثيره هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو ان لا يقام شيء مقام المحذوف  
وكتب ايم قوله وادلته ككثيره اعلم ان الدليل في الحقيقة على اصل المحذوف شيء  
واحد وهو العقل والتقدير اما هو في دليل التعيين اي تعيين المحذوف  
كما ستقف عليه والمقصود الاظهر على تعيين الخاي وبذلك المقصود  
وفيه ان المحذوف هو نفس المقصود الاظهر فيجوز الدليل والمدلول الا ان  
يقال المراد واظريه قصده على تعيين الخاي فاختلغا ثم الدلالة على خصوص  
المحذوف وبذلك الدلالة تحصل التعيين ويمكن جعل تعيين سميت معنى  
والاصنافه من اضافة الصفة الي الموصوف منه على هاتين المناسبتين  
صاحب الاطول وكتب ايم قوله على تعيين الخاي فيه ان الدلالة على  
تعيين المحذوف تنخص الدلالة على حذفه فالدليل على التعيين دليل  
على الحذف والمدرك لذلك هو العقل ويدفع بان المراد ان العقل قد يدل  
وصد على الحذف ويتقرر في الدلالة على التعيين اي شيء واحد قد يستقل  
في الامر على ما فيه كما سياتي ان تلغ في العقل بل جعل الدليل  
العقل ولا يبعد ان العقل مستند لدليل وان الدليل عدم تصور نقله لشيء  
بالاعيان اذ الحرص عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان  
بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتامه سم اعترضك بالا فكل اي على ذلك